



مرشاد Mershad
مركز بحوث ودراسات الشباب
Youth Research and Studies Center

فرص التكامل
مع برامج ومبادرات
رؤية السعودية 2030

03

وثيقة برنامج التحول الوطني

"قراءة تحليلية لقضايا الشباب
في مبادرات البرنامج"



الحقوق محفوظة لـ مركز مرشاد لبحوث ودراسات الشباب

المملكة العربية السعودية، الرياض 2026
البريد الإلكتروني: Info@mershad.org

 [MershadCenter](#)

 [Mershad.org](#)

 INFO@Mershad.org

تقديم ✨

يصدر مركز مرشاد لبحوث ودراسات الشباب هذه الدراسة ضمن جهده في بناء معرفة شبابية سعودية تستند إلى تحليل البرامج الوطنية وربطها بالأسئلة التنموية المتصلة بالشباب في التعليم والعمل والمهارات والرقمنة والمشاركة المجتمعية والريادة والاستدامة.

وتتناول الدراسة برنامج التحول الوطني من خلال قراءة مساراته التنفيذية ومنجزاته حتى عام ٢٠٢٤ ثم إعادة تنظيم مضامينه حول قضايا الشباب بما يساعد على تحديد الفرص التي تفتحها مبادرات البرنامج والفجوات التي تحتاج إلى معالجة معرفية ومؤسسية.

وتعتمد الدراسة على مراجعة الوثائق الرسمية والتقارير السنوية وتحليل المؤشرات وربطها بواقع الشباب السعودي بما يتيح بناء مقترحات عملية قابلة للقياس في مجالات المواءمة مع سوق العمل والتطوع المهاري والعدالة الرقمية والتمويل المبكر للمشاريع الشبابية والاستدامة المهنية.

ومن خلال هذه القراءة يقدم مركز مرشاد إطاراً تحليلياً يعين صناع القرار والجامعات والجهات الشبابية والقطاعين الخاص وغير الربحي على تحويل منجزات التحول الوطني إلى فرص أكثر وضوحاً في حياة الشباب ويؤسس لانتقال من القراءة العامة للبرنامج إلى تحليل شبابي متخصص يربط السياسات بالمبادرات والأثر بالمستقبل.

مركز مرشاد لبحوث ودراسات الشباب

المقدمة ✧

تمثل هذه الورقة جزءاً من مشروع متكامل بعنوان «فرص التكامل مع برامج الرؤية 2030» الذي يهدف إلى قراءة البرامج التنفيذية المنفذة في إطار رؤية السعودية 2030 والكشف عن المساحات المشتركة بينها بما يسمح بتوليد أثر مضاعف وتوظيف أمثل للموارد وإرساء أرضية استراتيجية تعيد صياغة العلاقة بين السياسات الحكومية ومنظومة العمل الشبابي. وقد انطلقت المرحلة الأولى من المشروع بتحليل برنامج جودة الحياة، ثم تواصل العمل بتحليل برنامج تنمية القدرات البشرية، واليوم تأتي هذه الورقة لاستكمال هذا المسار بالتوقف عند برنامج التحول الوطني بوصفه الإطار المؤسسي الأوسع الذي أعاد هيكلة الأجهزة الحكومية وعزز كفاءة القطاعات وفتح مجالات شراكة جديدة بين الدولة والقطاع الخاص وغير الربحي في قضايا جوهرية ترتبط بالشباب.

وتكمن أهمية هذه الورقة في أنها تُعنى بالتحليل الوصفي الموجز الذي يسعى إلى بناء قراءة تحليلية معمقة بين الوثيقة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني (2021-2025) والتقرير السنوي لعام 2024، بما يسمح بالكشف عن التحولات الحقيقية التي أحدثها البرنامج على صعيد السياسات والممارسات ورصد القضايا التي مسّت الشباب بصورة مباشرة، مع مباشرة التشخيص للتحديات التي ما زالت قائمة رغم حجم الإنجازات المتحققة.

أهمية الدراسة ✨

وتبرز الأهمية الخاصة لهذه الدراسة من خلال **السياق الديموغرافي والاقتصادي للمملكة** حيث يشكل الشباب (15-39 عامًا) ما يقارب 36% من السكان فيما تشير التقارير الرسمية إلى أن أكثر من 70% من المواطنين السعوديين تقل أعمارهم عن 35 عامًا، وهذا الوزن الديموغرافي يجعل من إدماج الشباب وتمكينهم شرطًا بنيويًا لتحقيق أهداف الرؤية وليس مجرد خيار إضافي، كما يضاف إلى ذلك أن **القطاع غير الربحي أحد المحاور الرئيسية** التي يوليها برنامج التحول الوطني اهتمامًا، وقد ارتفع ارتفاع إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي ليتجاوز 100 مليار ريال في عام 2024 (نحو 3.3% من الناتج)، مع ارتفاع عدد المتطوعين السعوديين إلى أكثر من مليون متطوع في 2024. وهذه الأرقام تتجاوز الإنجاز الكمي إلى تحول نوعي في البنية المجتمعية، وتبرز معه الحاجة إلى أدوات تحليل دقيقة تقيس أثر البرامج في الشباب وتحدد مجالات التدخل المستقبلية.

وبهذا المنظور لا تُعد الورقة مجرد استعراض للأرقام أو المبادرات، وإنما أداة معرفية استراتيجية تستهدف دعم صنّاع القرار والجهات العاملة مع الشباب والمؤسسات البحثية بمدخلات تحليلية دقيقة يمكن البناء عليها في تصميم مبادرات أكثر تأثيراً وسياسات أكثر التصاقاً بالواقع الميداني للشباب السعودي.

المنهجية ✨

انطلقت هذه الورقة من تبني منهجية التحليل المقارن التي تتيح قراءة متعددة الأبعاد تجمع بين المراجعة النصية للمضامين الرسمية والقياس الرقمي للبيانات، ثم تعيد إسقاط النتائج على واقع الشباب بما يفتح المجال لبناء توصيات ذات طابع عملي ومؤسسي، وقد سارت الورقة في هذا المسار المنهجي بخطوات متدرجة ومتراصة.

ففي البداية جرى تنفيذ مسح وثائقي دقيق شمل الوثيقة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني (2021-2025) والتقرير السنوي للعام 2024 إلى جانب وثائق مساندة وتقارير وطنية ذات صلة، ولم يكن الغرض من هذا المسح جمع البيانات فحسب بل إعادة قراءتها في سياق واحد يبرز كيف عالج البرنامج قضايا الشباب سواء بصورة مباشرة أو ضمنية.

وبعد ذلك جاءت مرحلة الإسقاط الموضوعي، إذ لم تُصنّف النتائج وفق الأبعاد الحكومية الواردة في الوثائق وإنما أُعيد تنظيمها تحت قضايا شبابية محددة مثل التوظيف والمهارات والهوية والمشاركة المجتمعية، وهذا التحويل من لغة البرامج الرسمية إلى لغة القضايا الشبابية كان خطوة مركزية لضمان أن يكون التحليل أقرب إلى واقع الفئة المستهدفة وأقدر على تفسير احتياجاتها.

ولتجاوز حدود الأرقام اعتمدت الورقة على التحليل النوعي التفسيري الذي يقرأ النتائج في ضوء الواقع الاجتماعي والتنموي ويضعها ضمن سياقاتها الأوسع، وقد ساعد هذا البعد في الكشف عن الفجوات غير المرئية خلف البيانات الرقمية وربطها بممارسات وتجارب شبابية ملموسة.

وأخيراً اختُتمت المنهجية بمرحلة صياغة التوصيات، إذ لم تُطرح النتائج كمجرد ملاحظات نقدية بل جرى تحويلها إلى فرص تكاملية عملية يمكن أن تفعّلها المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي، وروعي أن تكون هذه التوصيات واقعية قابلة للتنفيذ وقائمة على الربط بين الأبعاد الوطنية الكبرى واحتياجات الشباب اليومية.

عن برنامج التحول الوطني



أطلق برنامج التحول الوطني عام 2016 كأول البرامج التنفيذية لرؤية السعودية 2030، ولم يكن ظهوره حدثًا إداريًا عابرًا بل خيارًا استراتيجيًا استشعر مبكرًا الحاجة إلى بناء الممكّنات الوطنية قبل الدخول في عمق التحولات القطاعية، فجاء البرنامج بوصفه مختبرًا للتغيير تُختبر فيه أدوات الإصلاح الحكومية وتُبنى فيه القدرات المؤسسية والرقمية ويُعاد من خلاله تعريف العلاقة بين الحكومة والمجتمع والاقتصاد.

ففي سنواته الأولى ارتكز البرنامج على إعادة صياغة البنية الإدارية للدولة من خلال إصلاح التشريعات وإطلاق مبادرات لرفع كفاءة الإنفاق وتوسيع نطاق الرقمنة في الخدمات الحكومية، وقد مثّلت هذه الخطوات التمهيدية مرحلة تأسيسية كان لا بد منها لإرساء قاعدة صلبة للتحولات المقبلة، أما في مرحلته الثانية (2021-2025) فقد انتقل البرنامج إلى منطق التمكين الممنهج أي تجاوز مرحلة الممكّنات الأولية إلى ترسيخ السياسات والأنظمة وبناء منظومات متكاملة في العدالة والرقمنة وسوق العمل والقطاع غير الربحي والبيئة والقطاع الخاص والشراكات الاقتصادية.



أهداف البرنامج: ✨

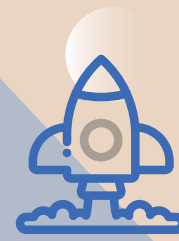
لم يقتصر برنامج التحول الوطني على تحسين مؤشرات أو تقديم خدمات أفضل فحسب بل كان هدفه الجوهرى هو **تحويل بنية الدولة إلى بيئة ممكنة** قادرة على الاستجابة لمتطلبات المستقبل، ويمكن تلخيص الأبعاد الاستراتيجية في سبعة مسارات رئيسة:

رفع كفاءة وشفافية العمل الحكومي وبناء منظومة أداء مؤسسي عالية التميز.



تحسين جودة الخدمات العامة بما يرفع من رضا المستفيدين ويعزز الثقة في المؤسسات.

تمكين القطاع الخاص ليكون محركاً رئيسياً للنمو والتنوع الاقتصادي.



توسيع دور القطاع غير الربحي بوصفه شريكاً اقتصادياً واجتماعياً في التنمية.

ضمان استدامة الموارد الحيوية من مياه وطاقة وبيئة في مواجهة تحديات الندرة والتغير المناخي.



تطوير البنية الرقمية وترسيخ التحول الرقمي ليصبح مكوناً أصيلاً في الاقتصاد والمجتمع.

بناء شراكات اقتصادية محلية ودولية تعزز تنافسية المملكة وانفتاحها على العالم.



المسار التنفيذي للبرنامج



يُقرأ برنامج التحول الوطني عبر مرحلتين متميزتين متكاملتين:

▲ مرحلة الممكنات (2016-2020)

وقد ارتكزت على إعادة ترتيب البنية الإدارية والمالية ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية وإطلاق مشاريع الرقمنة الأولى فهذه المرحلة مثّلت "زراع التربة" التي سيُبنى عليها التحول لاحقًا.

▲ مرحلة التمكين الممنهج (2021-2025)

حيث انتقل فيها البرنامج إلى مستوى أكثر نضجًا وأصبح التركيز على **تثبيت الأنظمة وبناء المؤسسات** لا مجرد إدخال تحسينات متفرقة، فأطلقت مبادرات عدلية رقمية وتوسعت شبكات البنية الرقمية وارتفع مستوى الشراكات الاقتصادية وتحول القطاع غير الربحي إلى فاعل رئيسي في الاقتصاد الاجتماعي، هذه المرحلة تعكس فلسفة جديدة وهي **إصلاح مستدام ومتدرج ومؤسسي**.

موقع البرنامج بين برامج الرؤية:

لا يعمل برنامج التحول الوطني بمعزل عن غيره من البرامج التنفيذية بل **هو البرنامج المُمكن** الذي تستند إليه بقية البرامج، فنجاح برنامج تنمية القدرات البشرية يعتمد على البيئة الرقمية والمؤسسية التي أسسها التحول الوطني ونجاح برنامج جودة الحياة يستند إلى البنية التحتية والخدمات المحسنة التي يقودها البرنامج في حين يُسهم برنامج الإسكان في الاستفادة من الإصلاحات التشريعية والمالية التي أسسها، وبذلك يمكن القول إن التحول الوطني ليس مجرد واحد من البرامج التنفيذية بل هو المحرّك الخلفي الذي يمد بقية البرامج بالطاقة المؤسسية والرقمية والحوكومية اللازمة للانطلاق.

الأبعاد السبعة في برنامج التحول الوطني:

ينظّم برنامج التحول الوطني خطته التنفيذية حول سبعة أبعاد مترابطة تمثّل أسس العمل الاستراتيجي في المرحلة الثانية من البرنامج، وهذه الأبعاد ليست تقسيماً قطاعياً جامداً بل إطار تكاملي يربط بين الأهداف الاستراتيجية (34 هدفاً) والمبادرات التنفيذية ويتيح متابعة التقدّم ورصد الفجوات وتحديد فرص التكامل ضمن منظومة واحدة متسقة.

▲ تحقيق التميّز في الأداء الحكومي

يركّز هذا البُعد على رفع كفاءة الجهاز الحكومي وتعزيز الشفافية وتحديث الخدمات ويتجلى حضوره في مبادرات التحول الرقمي في العدالة والإجراءات الإدارية حيث أطلقت أكثر من 33 مبادرة في وزارة العدل وحدها وقد شملت التقاضي الإلكتروني وخدمات التنفيذ القضائي وهذه التحولات لم تغيّر فقط شكل الخدمة الحكومية بل أعادت تعريف العلاقة بين المواطن والدولة وفتحت المجال أمام مشاركة أوسع للشباب في المنظومة العدلية عبر التوعية القانونية والوعي الرقمي.

▲ ضمان استدامة الموارد الحيوية

هذا البُعد يعبر عن وعي استراتيجي بالمخاطر المرتبطة بندرة المياه والاعتماد على النفط والتغير المناخي وقد جاءت أهداف البعد مركزة على حماية البيئة وتعزيز الأمن المائي والغذائي والحفاظ على التنوع البيولوجي، ومن أبرز مبادراته التشجير وترشيد استهلاك المياه والتوسع في الطاقة المتجددة، إن هذه التوجهات تفتح للشباب مجالات جديدة للانخراط في الاقتصاد الأخضر والعمل البيئي التطوعي والابتكار التكنولوجي.

▲ تعزيز التنمية المجتمعية وتطوير القطاع غير الربحي

يُعنى هذا البُعد ببناء قطاع غير ربحي متطور يسهم في الناتج المحلي ويوفر منصات للمشاركة، وقد توسعت برامج التطوع ومبادرات الأسر المنتجة توسعاً ملحوظاً، فأتاحت للشباب مساحات لاكتساب المهارات وتعزيز رأس المال الاجتماعي، وهو بُعد يعكس تحوّل القطاع غير الربحي من الاعتماد على التبرع إلى دوره كمحرّك تنموي متكامل.

▲ تمكين فئات المجتمع من دخول سوق العمل ورفع جاذبيته

يستهدف هذا البُعد إدماج مختلف الفئات (المرأة وذوي الإعاقة والشباب) في سوق العمل مع تحسين بيئة العمل وحماية الحقوق، ورغم تجاوز مستهدفات توظيف المرأة وذوي الإعاقة بقي ملف بطالة الشباب تحديًا قائمًا مما يجعل هذا البُعد محورًا حساسًا للسياسات التعليمية والتأهيلية.

▲ التحول الرقمي

بُعد أفقي يتخلل بقية الأبعاد كشرط وممكن رئيسي، يشمل البنية التحتية (الألياف البصرية والجيل الخامس) والمنصات الحكومية وتوظيف الذكاء الاصطناعي فالتحول الرقمي هنا ليس مجرد مشروع تقني بل إعادة صياغة للعلاقة بين المواطن والخدمة وبين القطاعين العام والخاص وهو مجال أساسي لانخراط الشباب في الاقتصاد الرقمي والابتكار.

▲ الإسهام في تمكين القطاع الخاص

يبرز هذا البُعد دور القطاع الخاص كمحرّك للتنويع الاقتصادي، فقد شملت المبادرات تطوير التشريعات التجارية وتوسيع قاعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تجاوز عددها 1.3 مليون منشأة، وقد وفّر ذلك فرصاً جديدة للشباب في ريادة الأعمال وسوق العمل الحر.

▲ تطوير الشراكات الاقتصادية

يعكس هذا البُعد انفتاح المملكة على العالم وبناء شراكات عابرة للقطاعات والحدود، وقد شملت هذه الشراكات اتفاقيات استثمارية وتجارية وتوسيع قنوات تواصل مجتمع الأعمال مع الحكومة وهي أيضاً نافذة للشباب للانخراط في برامج التبادل الدولي والتعاون البحثي.

تكشف قراءة هذه الأبعاد السبعة أن برنامج التحول الوطني لم يُصمم بوصفه تجميعاً لمبادرات متفرقة، بل كمعمار استراتيجي متكامل فكل بُعد يدعم الآخر فالتميز في الأداء الحكومي لا ينفصل عن التحول الرقمي والاستدامة شرط لتمكين القطاع الخاص والتنمية المجتمعية لا تتحقق دون شراكات اقتصادية هذا التداخل يعكس فلسفة البرنامج في بناء منظومة واحدة مترابطة، تمهّد الطريق لبقية برامج الرؤية وتضمن استدامة أثرها.

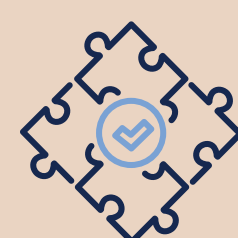
منجزات برنامج التحول الوطني حتى عام 2024



يمثل عام 2024 محطة فارقة في مسيرة البرنامج إذ انتقل من مرحلة تأسيس الممكنات إلى مرحلة التأثير المتكامل، حيث انعكست المبادرات الحكومية والرقمية والاقتصادية على المجتمع والاقتصاد والبيئة ويمكن تلخيص الإنجازات عبر ثلاثة محاور مترابطة

التحول المؤسسي والحكومي حيث بلغت نسبة نضج الخدمات الرقمية 87% عام 2024 (مقابل 45% عام 2019) ما يعكس انتقالاً من الرقمنة الجزئية إلى تكامل المنظومات، كذلك وفرت المبادرات الحكومية وفورات مالية قدرها 7.8 مليار ريال عبر ترشيد الإنفاق وتحسين الأداء، كما توسعت الاستشارات العامة الإلكترونية من صفر عام 2022 إلى 29 في 2024 مؤشراً على اتساع المشاركة المجتمعية.

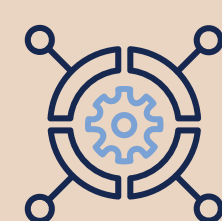
الهدف العام هو الانتقال من حكومة مزودة للخدمة إلى حكومة رقمية متفاعلة تعزز الشفافية والمشاركة.



التمكين الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص فقد ارتفع عدد اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات إلى 27 اتفاقية عام 2024 وتضاعفت اتفاقيات التجارة الحرة مقارنة بـ 2022، كما ارتفعت مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى 22.9% من الناتج المحلي مع نمو المدفوعات الإلكترونية من 43 مليار ريال (2019) إلى 93 مليار ريال (2024)، وقد أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير أكثر من 39 ألف وظيفة حتى 2024 **الهدف العام من القطاع الخاص أن يكون شريكاً في خلق النمو والوظائف لا مجرد مستفيد من الإصلاحات.**



الاستدامة والموارد الحيوية فقد تأسست الهيئة السعودية للمياه عام ٢٠٢٤ وأنتجت المملكة أكثر من 16 مليون م³ من المياه المحلاة يومياً بأقل استهلاك للطاقة عالمياً (2.27 ك.و.س/م³)، وأعيد تأهيل 298 ألف هكتار من الغطاء النباتي وسُجلت ولادات جديدة للفهد الصياد بعد غياب 40 عامًا، كما بلغت نسبة المناطق المحمية 18% من مساحة المملكة وأدرجت محميات سعودية في القائمة الخضراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة.



الاتجاه العام هنا أن تحول الاستدامة إلى ركيزة استراتيجية لا تقل أهمية عن التمكين الاقتصادي والحكومة الرقمية.

خلاصة الاتجاهات العامة يمكن القول إن منجزات 2024 أفرزت ثلاثة تحولات نوعية:

- ▲ قمنة أوسع وحوكمة أعمق فلم تعد الرقمنة تحسینًا للخدمة بل أداة لإدارة الأداء والشفافية.
- ▲ اقتصاد أكثر تنوعًا فالقطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة أصبحوا محركًا أساسيًا للنمو.
- ▲ استدامة شاملة فالبيئة والمياه والتنوع الأحيائي تحوّلت إلى ركائز استراتيجية مرتبطة بجودة الحياة.

التحول الوطني والشباب

رغم هذا التقدم فإن الأرقام وحدها لا تجيب عن سؤال جوهري: كيف انعكست هذه التحولات على الشباب؟ هل قلّصت الرقمنة فجوة النفاذ الرقمي بين المدن والأطراف؟ وهل تُرجم نمو القطاع الخاص إلى فرص نوعية للشباب؟ وهل تحوّلت الاستدامة إلى مساحة تمكين للشباب أم بقيت إنجازاً وطنياً عاماً؟ هذه الأسئلة تساعدنا على قراءة المنجزات من زاوية الفئة الأكثر ارتباطاً بمستقبل المملكة.

تكشف القراءة المتأنية لمسار التحول الوطني أن البناء المؤسسي والاقتصادي مهما بلغ من عمق يبقى بحاجة إلى قاعدة معرفية رصينة وأنشطة عملية متجددة تُبقي الشباب في صميم العملية التنموية. فالمعرفة هنا شرطٌ لتصحيح مسارات السياسات وتوسيع عدالة أثرها يتجاوز الترف الأكاديمي، والأنشطة أدواتٌ استراتيجية لسدّ الفجوات تتجاوز المبادرات التجميلية الموسمية، وتحولُ الممكنات إلى أثر ملموس ومستدام.

فعلى المستوى البحثي تبرز الحاجة إلى دراسات معمقة تعيد مساءلة العلاقة بين التعليم وسوق العمل، فرغم انخفاض معدل البطالة الإجمالي في المملكة إلى ٢,٨٪ في الربع الأول من ٢٠٢٥ وبلوغ البطالة بين السعوديين ٦,٣٪ فإن الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) ما زال يواجه تحديات، إذ يقدر معدل البطالة للذكور بنحو ١١,٦٪ وللإناث بنحو ٢٠,٧٪. وهذه المفارقة لا يمكن أن تُفهم دون تحليل اختلال التوزيع بين التخصصات الجامعية واحتياجات القطاعات الناشئة التي ركّز عليها التحول الوطني مثل التقنية والذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة؛ ودراسة كهذه ليست توصيفاً للواقع فحسب بل أداة للتخطيط الاستراتيجي تُمكن صانع القرار من إعادة توجيه الموارد التعليمية.

وبالمثل فإن تنامي أعداد المتطوعين الذي تجاوز المليون متطوع في ٢٠٢٤ (١,٢٣٧ مليون وفق التقرير السنوي لرؤية ٢٠٣٠، مع تسجيل ٢,١ مليون في المنصة الوطنية للعمل التطوعي) يثير سؤالاً جوهرياً عن كيفية تحويل هذه الأرقام إلى مهارات قابلة للقياس كالقيادة والتنظيم والعمل الجماعي. وغياب نموذج وطني لقياس الأثر يجعل التطوع إنجازاً كمياً بلا ترجمة نوعية، وهنا يبرز مجال بحثي ملحٌ لتصميم أداة قياس وطنية تستند إلى مؤشرات المهارات العالمية وتتكيف مع البيئة المحلية.

القضايا الشبابية في ضوء منجزات برنامج التحول الوطني حتى 2024

يستدعي استعراضُ منجزات برنامج التحول الوطني حتى عام ٢٠٢٤ التوقف عند موقع الشباب في هذا التحول، فهم المرأة التي تعكس عمقه واتساع أثره. وإذا كانت المؤشرات الرسمية قد عكست قفزات في التمكين الاقتصادي والرقمنة والاستدامة فإن الوجه الآخر لهذه الإنجازات يكشف عن قضايا نوعية لم تُترجم بعد إلى أثر ملموس على حياة الشباب.

أولاً: العمل والتعليم

رغم التقدم المحرز في تمكين المرأة (٣٥,٥٪) وإدماج ذوي الإعاقة (١٣,٩٪) في سوق العمل، ما زال ملف بطالة الشباب يمثل أحد التحديات القائمة، إذ تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء لعام ٢٠٢٥ إلى أن معدل البطالة العام انخفض إلى ٢,٨٪ ولدى السعوديين إلى ٦,٣٪، غير أن المعدلات بين الفئة الشابة (١٥-٢٤ سنة) ما تزال أعلى من المتوسط، إذ تبلغ نحو ١١,٦٪ للذكور و٢٠,٧٪ للإناث. وهذه المفارقة لا تُقرأ بوصفها نقصاً في فرص التوظيف فحسب بل تكشف عن خلل أعمق يتمثل في الفجوة بين النظام التعليمي ومتطلبات القطاعات الناشئة، واستمرار الجامعات في تخريج أعداد كبيرة في تخصصات نظرية محدودة الطلب مقابل ارتفاع الطلب في مجالات رقمية وتقنية عالية النمو. وتبرز هنا الحاجة إلى شراكات تكاملية بين الجامعات ووزارة الموارد البشرية وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) والقطاع الخاص لتصميم برامج انتقالية تربط التعليم بالوظائف المستقبلية.

ثانياً: المشاركة المجتمعية والتطوع

نما القطاع غير الربحي وتضاعفت ساعات التطوع وتجاوزت مبيعات الأسر المنتجة ١٩ مليار ريال في ٢٠٢٤، إلا أن هذه المشاركة بقيت محصورة في بعدها الكمي دون قياس نوعي لأثرها على جدارات الشباب، فالتطوع في صورته الحالية ما زال يُقرأ قيمةً اجتماعية، بينما تتّجه الحاجة إلى أن يصبح أداة مهارية تبني رأس المال البشري وترفع تنافسية الشباب. وغياب نماذج قياس وطنية لمخرجات التطوع يحرم صانع القرار من معرفة دقيقة بما يكتسبه الشاب من مهارات القيادة أو التنظيم أو العمل الجماعي، ومن هنا تبرز الحاجة إلى شراكات بين وزارة الموارد البشرية والجمعيات الشبابية والمراكز البحثية لتطوير نظام وطني لرصد أثر التطوع على المهارات.

ثالثاً: البيئة والعدالة والحوكمة

حققت المملكة إنجازات كبيرة في التشجير وحماية التنوع الأحيائي وتعزيز الأمن المائي، لكن الشباب ظلوا في موقع المتفرج أو المشارك الرمزي، والفرص هنا واسعة في ريادة الأعمال الخضراء والمشاريع الصغيرة في الاقتصاد الدائري وابتكارات إدارة الموارد الطبيعية. وفي العدالة والحوكمة أحدثت الرقمنة القضائية تقليصاً ملموساً في الإجراءات واتساعاً في الشفافية، لكن الشباب لم يتمكنوا بعد من استثمار هذه التحولات استثماراً كاملاً، والسبب الرئيس ضعف الثقافة القانونية، فالخدمات الرقمية متاحة لكن الوعي باستخدامها محدود خاصة في المناطق الطرفية.

رابعاً: جودة الحياة والإسكان

أظهرت المؤشرات تقدماً مهماً في ارتفاع معدل تملك المساكن إلى ٦٣,٧٪ وزيادة ممارسة الرياضة إلى ٢٩٪، غير أن هذه المؤشرات الإيجابية تخفي فجوة بين المدن الكبرى والأطراف، كما أن ارتفاع تكلفة التمويل العقاري يجعل نسبة من الشباب خارج دائرة القدرة الشرائية. وتبرز الحاجة إلى سياسات إسكانية وتمويلية موجهة للشباب، وإلى شراكات بين وزارة الإسكان والجمعيات الشبابية لتطوير منتجات سكنية مرنة تناسب قدراتهم، مع توسيع نطاق المراكز الترفيهية والثقافية في الأطراف.

خامساً: الريادة والابتكار والتحول الرقمي

رغم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة واتساع الشراكات الاقتصادية، ما تزال صعوبة الحصول على التمويل المبكر عائقاً رئيسياً، إذ يتسرب كثير من الأفكار قبل أن تتحول إلى مشاريع. وتقوم معالجة هذه القضية على إنشاء صناديق تمويل مبكر تستهدف الشباب، وحاضنات تدعم الانتقال من الفكرة إلى السوق عبر شراكات بين البنوك وصندوق الاستثمارات العامة وبرامج دعم الريادة الوطنية. كما أن التحول الرقمي رغم قفزاته لم يتوزع أثره بالتكافؤ نفسه على جميع الشباب، فبينما ينعم شباب المدن الكبرى بفرص التعليم الرقمي والعمل عن بُعد بقي شباب الأطراف يعانون فجوة في النفاذ للبنية التحتية فضلاً عن فجوة في المهارات الرقمية المتقدمة كالبرمجة وتحليل البيانات. وتبرز الحاجة هنا إلى شراكات بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والجامعات والمراكز الشبابية لسدّ الفجوة الرقمية وتزويد شباب الأطراف بمهارات المستقبل.

إن هذه القضايا في مجموعها تكشف أن الشباب ليسوا مجرد مستفيدين من التحول الوطني بل هم المؤشر الحساس لنجاحه أو تعثره، وهو ما يجعل إدماج الشباب لا خياراً إضافياً بل شرطاً جوهرياً لاستدامة مشروع التحول الوطني.

معالجة القضايا الشبابية وتطويرها والإسهام في استدامة المنجز



إن القضايا التي أبرزها تحليل منجزات برنامج التحول الوطني حتى ٢٠٢٤ لا يمكن التعامل معها بمنطق التجزئة أو الحلول الوقتية لأنها في حقيقتها قضايا بنيوية متشابكة مع المنظومة التعليمية والاقتصادية والرقمية والاجتماعية. ويقتضي ذلك تحرّك منظومة العمل الشبابي بمؤسساتها الحكومية وغير الربحية والخاصة في ثلاث دوائر مترابطة: المعالجة، والتطوير، والإسهام.

في مستوى المعالجة تبدو الحاجة ماسة إلى التدخل العاجل في القضايا الأكثر إلحاحاً مثل بطالة الشباب وضعف المواءمة التعليمية وفجوات النفاذ الرقمي ومحدودية الوعي القانوني، فهذه ليست قضايا قابلة للتأجيل بل تحديات يومية تمس مئات الآلاف من الشباب، فالمعالجة هنا تعني إدماج برامج انتقالية بين الجامعات وسوق العمل بالشراكة مع صندوق تنمية الموارد البشرية والقطاع الخاص لتأهيل الخريجين بمهارات مطلوبة فعلاً، كما تعني إطلاق مبادرات توعوية قانونية موجهة إلى الشباب في المناطق الطرفية.

أما في الرقمنة فتقوم المعالجة على إغلاق فجوة البنية التحتية عبر مراكز رقمية شبابية، بحيث لا يقتصر الانتفاع بالثورة الرقمية على شباب المدن. وحتى في الإسكان فإن برامج خاصة لتمويل الشباب أو صياغة نماذج سكنية مرنة تمثل معالجة عاجلة لفجوة القدرة الشرائية.

أما على جانب التطوير فإن التحدي يكمن في تحويل القضايا من إشكاليات إلى فرص بناء طويلة المدى، فالعمل التطوعي يمكن أن يتحول من نشاط خيري إلى مدرسة لبناء المهارات عبر مؤسسة منصات تقيس أثره وتربطه بمؤشرات المهارات الوطنية، والاستدامة يمكن أن تتحول إلى مجال للريادة الخضراء عبر إنشاء حاضنات ومسرّعات مشاريع شبابية، كما يمكن للرقمنة أن تصبح مختبراً لإبداع جيل رقمي متكامل عبر برامج تدريبية مشتركة. التطوير هنا يعني ألا تظل المبادرات متفرقة بل تُصمم كمسارات تراكمية تبني رأس المال البشري على المدى الطويل.

ويأتي الإسهام كأعلى درجات التفاعل، إذ لا يقتصر دور الشباب على الاستفادة من البرامج بل يتجاوز ذلك ليصبحوا شركاء في صياغة السياسات وتنفيذها. فالشباب الذي يدخل سوق العمل يتجاوز دوره الوظيفية إلى الإسهام في رفع تنافسية الاقتصاد الوطني، والمتطوع رافد لمؤشر وطني يقيس رأس المال الاجتماعي، والريادي جزء من منظومة التنويع الاقتصادي. ويقوم إسهام الشباب في استدامة المنجز على منحهم مقاعد حقيقية في طاولات صياغة السياسات، وإدماجهم في لجان استشارية حكومية، وفتح قنوات شراكة أمامهم مع القطاعين الخاص وغير الربحي بحيث يصبحون شركاء لا متلقين.

فالمعالجة تُغلق الفجوات، والتطوير يبني القدرات، والإسهام يرسّخ الاستدامة، وما لم تُحقق هذه المستويات الثلاثة معاً سيظل التحول الوطني إنجازاً مؤسسياً من أعلى إلى أسفل، بينما الغاية أن يكون مشروع أجيال تتوارثه وتوسع أثره.

الدراسات والأنشطة المقترحة لتعزيز موقع الشباب في مسار التحول الوطني



بناءً على ما تقدّم، تتركز المقترحات البحثية والعملية في محاور مترابطة تنقل الشباب من موقع المستفيد إلى موقع الفاعل، وتربط الدراسات المعمقة بالأنشطة القابلة للقياس.

فعلى المستوى البحثي تبرز الحاجة أولاً إلى دراسات معمقة تعيد مساءلة العلاقة بين التعليم وسوق العمل، فارتفاع بطالة الشباب رغم النمو الاقتصادي لا يمكن تفسيره دون تفكيك الاختلال بين التخصصات الجامعية ومجالات الطلب الجديدة. وهذه الدراسة ليست مجرد توصيف بل أداة للتخطيط الاستراتيجي تنفذها مراكز بحثية وطنية بالشراكة مع وزارة التعليم وصندوق هدف. وفي السياق ذاته يظهر العمل التطوعي مساحة خصبة للبحث في كيفية ترجمة ملايين الساعات التطوعية إلى مهارات قيادية وتنظيمية قابلة للقياس، وهو سؤال بحثي ملحّ مدخله تطوير نموذج وطني لقياس الأثر يستند إلى خبرات دولية ويبنى على بيانات محلية.

كما تمثل الفجوة الرقمية المكانية موضوعاً بحثياً آخر، إذ لم يعد كافياً القول إن شباب المدن أفضل حالاً من نظرائهم في الأطراف، وتبرز الحاجة إلى دراسة ميدانية تُظهر حجم الفارق في النفاذ إلى البنية الرقمية وتتكيف مع البيئة المحلية، إضافة إلى دراسة تمويل ريادة الأعمال الشبابية بوصفه ثغرة تطرح سؤالاً حول تصميم منتجات مالية جديدة تستجيب لواقع المشاريع الناشئة.

المبادرات المقترحة بحسب أبعاد البرنامج

التميز في الأداء الحكومي



الفجوة: الفجوة: رغم تحسّن مؤشر النضج الرقمي (87% في 2024) وتحقيق وفورات مالية (7.8 مليار ريال عبر كفاءة الإنفاق) فإن دور الشباب ظل محدوداً، فهم يتعاملون مع الحكومة كمستفيدين لا كشركاء في مراقبة الكفاءة وتعزيز الشفافية والمشاركة في الاستشارات، بل إن عدد الاستشارات العامة الإلكترونية لم يتجاوز 29 في 2024 وهو رقم لا يتناسب مع حجم الفئة الشبابية التي تمثل أكثر من 60% من السكان.

■ **المستشار الشاب للعدالة** الرقمية من خلال إدماج طلاب الجامعات في منصات القضاء الإلكتروني للتوعية القانونية وخدمة المجتمع.

■ **منصة شباب يقيّم** وهي أداة رقمية وطنية لقياس رضا الشباب عن الخدمات الحكومية وتقديم مقترحات مباشرة.

■ **شراكات جامعية ووزارية** في البيانات المفتوحة لتمكين الطلاب والباحثين الشباب من استخدام البيانات الحكومية المفتوحة لإنتاج دراسات وحلول تقنية.

■ **مجالس شبابية للشفافية والمساءلة** بإدماج ممثلين شباب في لجان متابعة الإنفاق وكفاءة الأداء.

■ **هاكاثونات حكومية للشباب** عبر منافسات وطنية سنوية لتطوير تطبيقات حكومية رقمية بالشراكة بين الوزارات والشباب.

الأثر المرجو أن تتحول منظومة الشباب من مستهلك للخدمة إلى فاعل في تطويرها ومراقبتها، فيصبح التميز الحكومي رافعة لبناء جيل واعٍ بالحوكمة ومشارك في صنع القرار.

استدامة الموارد الحيوية ✧

الفجوة: : أحرزت المملكة تقدماً استثنائياً عكس تحولاً مؤسسياً في البنية التحتية للموارد، لكن قراءة الواقع من زاوية الشباب تكشف أن دورهم ظل محصوراً في أنشطة تطوعية موسمية، إذ لم يُمنحوا موقعاً في إدارة الموارد المائية ولا في منظومات الأمن الغذائي ولا في تصميم الحلول المناخية

■ **مختبرات الاستدامة الشبابية** بتحويل برامج التشجير والطاقة النظيفة إلى فضاءات ابتكار شبابي تُنتج حلولاً في الاقتصاد الأخضر.

■ **برنامج شباب المناخ والطاقة المتجددة** عبارة عن بعثات ومنح تقنية لطلاب الهندسة والعلوم للعمل على حلول الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر.

■ **مجالس شبابية للمياه والأمن الغذائي** بإدماج طلاب الجامعات في متابعة مؤشرات استهلاك المياه وإنتاج الغذاء.

■ **حاضنات الزراعة الذكية للشباب** بتصميم برامج زراعية حديثة (الزراعة الرأسية والاستشعار عن بعد والزراعة الدقيقة).

■ **منصة الابتكار المناخي للشباب** حيث تجمع الشباب الباحثين والرياديين لابتكار حلول لتقليل الانبعاثات وإدارة النفايات.

الأثر المرجو أن تتحول الاستدامة من أنشطة رمزية إلى قطاع مهني شبابي متكامل يشمل إدارة المياه والزراعة الذكية والطاقة النظيفة والتنوع البيولوجي والمناخ.

تعزيز التنمية المجتمعية وتطوير القطاع غير الربحي



الفجوة: توسعت مشاركة الشباب في العمل التطوعي والقطاع غير الربحي توسعاً ملحوظاً، إذ تضاعفت أعداد المتطوعين وارتفعت مساهمة الأسر المنتجة، لكن هذا النمو ظل في معظمه كمياً (عدد ساعات وعدد مشاركات وحجم مبيعات) ما يزال غائباً معه النظام الوطني الذي يقيس الأثر النوعي على الجدارات والسلوكيات.

المنصة الوطنية لقياس أثر التطوع بحيث تحول الساعات التطوعية إلى مؤشرات مهارية معتمدة.

مراكز التطوع المهاري للشباب بإدماج الجامعات ومراكز التدريب في التطوع التخصصي (الطب والهندسة والتقنية والاستشارات) بحيث يُنظر إلى التطوع كمختبر مهني.

مؤشرات الأداء التطوعي للشباب بتطوير أداة وطنية لرصد أثر التطوع على رأس المال الاجتماعي والثقة المجتمعية.

حاضنات الابتكار المجتمعي للشباب تمكّن الفرق الشبابية من تصميم حلول للتحديات الاجتماعية (التعليم أو الصحة أو البيئة) عبر مسار تطوعي-ابتكاري.

برنامج المتطوع الباحث وذلك بربط طلاب الدراسات العليا ببرامج تطوع ميدانية تُنتج بيانات بحثية عن القضايا الشبابية والمجتمعية فيتحول التطوع إلى رافد للمعرفة وليس مجرد تجربة خدمية.

الأثر المرجو أن ينتقل القطاع غير الربحي من كونه فضاءً للعمل الخيري إلى أن يصبح مدرسة وطنية لبناء الجدارات الشبابية، فيصبح التطوع مساراً للتأهيل والابتكار والمشاركة العالمية.

تمكين فئات المجتمع من دخول سوق العمل



يُظهر مسار البرنامج حتى ٢٠٢٤ نجاحاً ملموساً في إدماج المرأة وذوي الإعاقة، غير أن الصورة تظل ملتبسة عند النظر إلى الشباب، فالإحصاءات تؤكد وجود فجوة المواءمة بين التعليم والاقتصاد الجديد، وهذا يجعل من تمكين الشباب قضية هيكلية تمس صميم التحول الوطني لا مجرد ملف تشغيلي عابر.

■ **الجسر المهني للشباب** وهو مسار تراكمي يبدأ من السنوات الجامعية الأولى عبر شهادات مهنية موازية وبرامج تدريب تعاوني طويلة المدى حيث يُبنى رصيد مهاري للطالب يُلازمه حتى دخول سوق العمل.

■ **حاضنات المهارات المستقبلية** وهي مراكز شبابية متخصصة في مجالات الاقتصاد حيث تعمل كمعامل تطبيقية تربط التعليم الجامعي بالطلب الفعلي.

■ **شبكة الإرشاد المهني الوطني** الفكرة فيها أنها منصة تجمع بين الخبراء ورواد الأعمال والخريجين الجدد لتحويل عملية التوجيه إلى مرافقة مهنية حقيقية استلهاماً من برامج الإرشاد الكندية التي أثبتت فعاليتها في تسريع توظيف الخريجين.

■ **التعليم القائم على المهام** بإعادة تصميم جزء من المناهج ليُدْرَس عبر مشروعات حقيقية تُنفذ بالشراكة مع القطاع الخاص.

■ **ريادة الأعمال الجامعية** بحيث تحول الجامعات إلى منصات لإطلاق الشركات الناشئة عبر مسرعات أعمال للطلاب.

الأثر المرجو انخفاض تدريجي في بطالة الشباب ومواءمة واقعية بين التعليم والاقتصاد الجديد، بما يبنى رأس مال بشري قادر على قيادة التحولات الرقمية والخضراء.

التحول الرقمي ✧

الفجوة: قدّم التحول الرقمي للشباب فرصاً جديدة في الوظائف التقنية وريادة الأعمال الرقمية لكنه كشف في الوقت ذاته فجوة مهارية عميقة، وهي أن أغلب الشباب مستخدمون للخدمات لا منتجون للحلول، وهو ما يهدد بتحويلهم إلى مستهلكين رقميين بدلاً من مبتكرين رقميين.

■ **مراكز المهارات الرقمية في الأطراف** وذلك لتقليص الفجوة المكانية تتيح هذه المراكز تدريباً عملياً في البرمجة والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني بما يعيد التوازن بين شباب المدن والأطراف.

■ **برنامج شباب العدالة الرقمية** لتوسيع استخدام المنصات العدلية والحكومية عبر تدريب طلاب الجامعات على التطبيقات القضائية الإلكترونية.

■ **الهاكاثون الوطني للتحول الرقمي** فعالية سنوية تجمع الشباب مع الوزارات لتطوير حلول تقنية واقعية للخدمات العامة.

■ **شبكة الابتكار الرقمي للشباب** تربط الجامعات والشركات الناشئة والوزارات في منصات تعاون لإنتاج تطبيقات رقمية تخدم الصحة والتعليم والبيئة بما يحوّل الرقمنة من خدمة إدارية إلى أداة لإنتاج المعرفة والابتكار.

الأثر المرجو أن يتحول التحول الرقمي من منجز حكومي إلى مشروع شبابي وطني، فتُغلق الفجوة المكانية بمراكز التدريب في الأطراف وتُردم الفجوة المهارية بتحويل الشباب من مستخدمين إلى منتجين.

الإسهام في تمكين القطاع الخاص



الفجوة: يُعتبر القطاع الخاص محركاً أساسياً للتنويع الاقتصادي الذي تستهدفه رؤية المملكة 2030، وقد سجّل برنامج التحول الوطني تقدماً ملموساً في هذا الجانب، إلا أنه لا تزال صعوبة الوصول إلى التمويل المبكر أكبر عائق أمام رواد الأعمال الشباب، إضافة إلى ضعف الربط بين الجامعات والقطاع الخاص.

■ **صندوق التمويل المبكر للشباب** عبر آلية تمويلية مرنة بالشراكة بين صندوق الاستثمارات العامة والبنوك التجارية.

■ **مسرعات شبابية للمنشآت الصغيرة** تستوعب المشاريع الجامعية والأفكار الابتكارية وتسرع تحوّلها إلى شركات ناشئة.

■ **برنامج الملكية الجزئية للشباب** الريادي بتصميم أدوات استثمارية تتيح للشباب الدخول في الملكية الجزئية للمشاريع.

■ **شبكة الجسور الجامعية مع القطاع الخاص** لتوفير مشاريع تطبيقية وتدريب مدفوع ينتهي بالوظيفة.

■ **برنامج شباب الأعمال العالمي** وهو شبكة وطنية تربط رواد الأعمال الشباب بالمعارض الدولية والأسواق الإقليمية.

الأثر المرجو أن تجد أفكار الشباب الريادية ممولاً ومساراً للنمو، وأن يرتبط التعليم الجامعي مباشرة بريادة الأعمال وسوق العمل. ويتّسع دور الجامعات والغرف التجارية والجمعيات الشبابية وصندوق هدف من الدعم الخارجي إلى الشراكة الفاعلة في التنمية.

تطوير الشراكات الاقتصادية ✧

الفجوة: : نجحت المملكة في تعزيز مكانتها الاقتصادية عالمياً وفتحت أسواقاً جديدة للاستثمار والتجارة، لكن عند النظر من زاوية الشباب يظهر أن هذه الشراكات بقيت ذات طبيعة اقتصادية مؤسسية ولم تُترجم إلى فرص مباشرة للتبادل الشبابي أو المشاركة البحثية أو التوسع في أسواق العمل العالمية.

■ **برنامج التبادل الشبابي ضمن الاتفاقيات الدولية** الدولية بإدراج بند شبابي في الاتفاقيات الاستثمارية والتجارية.

■ **منصات التعاون البحثي الشبابي الدولي** لتمويل بحوث مشتركة بين طلاب الجامعات السعودية ونظرائهم في الدول الشريكة.

■ **شبكة شباب الأعمال العالمي** بتأسيس شبكة وطنية لرواد الأعمال الشباب تمنحهم المشاركة في المعارض الدولية.

■ **المؤتمرات الشبابية الاقتصادية المشتركة** تتجمع بين شباب المملكة ونظرائهم في الدول الموقعة على الاتفاقيات التجارية.

الأثر المرجو أن يتحول تطوير الشراكات الاقتصادية من مشروع مؤسساتي مغلق إلى مساحة شبابية مفتوحة تعزز التنافسية وتبني رأس مال بشري عالمي الخبرة. وتتجه منظومة الشباب من موقع المتلقي إلى موقع الفاعل: فالجامعات تترجم الاتفاقيات إلى فرص للتبادل الأكاديمي، والجمعيات الشبابية تبني جسوراً للتواصل الثقافي والاقتصادي مع نظرائها عالمياً.

الخلاصة : آفاق العمل الشبابي في برنامج التحول الوطني



تُظهر نتائج تحليل برنامج التحول الوطني أن نجاح التحول لا يُقاس بمدى كفاءة السياسات أو اكتمال المؤشرات فحسب بل بقدرته على تحويل الممكنات الوطنية إلى فرص معيشية حقيقية للشباب، فالشباب ليسوا انعكاساً للتحول بل هم محوره ومقياسه الأصدق، ومن ثمّ فإن مسؤولية الجهات العاملة في منظومة الشباب الحكومية وغير الربحية والخاصة والبحثية تتجاوز حدود التنفيذ إلى هندسة فكرية ومؤسسية جديدة تُمكن الشباب من أن يكونوا صانعي الأثر لا متلقيه.

ولتحقيق ذلك يتطلب العمل الشبابي الوطني انتقالاً من منطق التنفيذ إلى منطق التأثير، بحيث لا يُقاس النجاح بعدد المبادرات بل بنوعية التحول في السلوك والمهارة والمشاركة، وهنا تبرز الحاجة إلى أدوات وطنية دقيقة ترصد التحول في القدرات والجدارات وتربطها بمخرجات السياسات وبرامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي.

أما في التكامل المؤسسي فإن المرحلة المقبلة تقوم على تحالف استراتيجي بين القطاعات الثلاثة: الحكومي الذي يسنّ التشريعات ويضع الإطار، والخاص الذي يقدّم الموارد والابتكار، وغير الربحي الذي يملك العمق الاجتماعي. وتتحول المؤسسات الشبابية إلى جسور تفاعلية تربط هذه القطاعات في منظومة واحدة تتشارك الرؤية وتتكامل في الأداء.

وفي جوهر هذه الرؤية يُعاد تعريف تمكين الشباب ليعني إشراكهم في صناعة القرار، متجاوزاً الاكتفاء بالاستماع إلى آرائهم، فحين يُمنح الشباب موقع الشريك في المجالس الاستشارية واللجان التنفيذية وفي مراحل التخطيط نفسها يتحول التمكين من شعار إلى ممارسة ويصبح صوت الشباب جزءاً من صناعة السياسات لا صدى لها. ويتمثل المدخل في إرساء معايير جودة وطنية تضمن المساءلة، وتحوّل المبادرات من تجارب إلى أنظمة ومن أنشطة إلى نتائج.

ولا يكتمل التحول ما لم يُدمج في جوهره البعد القيمي والهوية، فالكفاءة بلا انتماء تظل منقوصة كما أن الهوية بلا إنتاجية تفقد معناها، إن الاستثمار في القيم الوطنية والوعي الأخلاقي للشباب هو الضامن لاستدامة المنجزات، فحين يُصاغ وعي الشباب المهاري في إطار من القيم والهوية يتوازن العقل والضمير في قيادة المستقبل. وتستثمر المؤسسات الشبابية في الذكاء الاصطناعي والتحليل الرقمي لتزداد قدرةً على فهم احتياجات الشباب وتصميم تجارب تعلّم مخصصة وقياس الأثر بدقة، والشباب أقدر الفئات على قيادة هذا التحول متى وُجهت طاقاتهم علمياً.

وبتكامل مستويات المعالجة والتطوير والإسهام ينتقل الشباب من موقع المتأثر بقرارات البرنامج إلى موقع الموجّه لمساره، فيصبح التحول الوطني مشروعاً للأجيال لا مرحلة زمنية، ورؤية تمتد أثراً لا حدثاً عابراً.

الخاتمة ✨

يكشف تحليل برنامج التحول الوطني من منظور الشباب أن الإنجازات التي تحققت حتى عام ٢٠٢٤ على أهميتها لا تكتمل دلالتها إلا حين تُقرأ بعيون الفئة الأوسع والأكثر ارتباطاً بمستقبل المملكة، فالشباب ليسوا مجرد مستفيدين من التحول بل هم المرآة التي تعكس عمقه والمحرار الذي يُقاس به نجاحه والمحك الذي يحدد مدى قدرته على تجاوز الفجوات وتحويل الممكنات إلى فرص حياة ومشاركة حقيقية.

لقد أظهرت القراءة أن التحديات الباقية من بطاقة الشباب إلى فجوات النفاذ الرقمي إلى محدودية التمويل المبكر للمشاريع الريادية ليست عوارض مؤقتة بل مؤشرات بنيوية تتطلب استجابات أكثر عمقاً في مستويات المعالجة والتطوير والإسهام المشترك بين الدولة والمجتمع والقطاع الخاص، وفي المقابل فإن الفرص التي وفّرها البرنامج في الاستدامة والرقمنة والقطاع غير الربحي والعدالة الرقمية تشكّل فضاءات جديدة للشباب ليكونوا فاعلين في صياغة التحول الوطني وصونه.

إن تحويل الشباب من موقع المتلقي إلى موقع المؤثر ليس إضافة تجميلية لمسار التحول بل شرط لاستدامته، فبقدر ما تنتج منظومة الشباب من معرفة علمية رصينة وبقدر ما تُترجم هذه المعرفة في أنشطة عملية قابلة للقياس بقدر ما يُعاد تأكيد أن التحول الوطني ليس برنامجاً مرحلياً محدود الأفق بل مشروع أجيال تتوارث مسؤولية تعميقه وتوسيعه.



